الأمم المتحدة

A/C.2/58/L.41

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

المغرب*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير إلى ما أُبدي من إصرار في الإعلان بشأن الألفية[(١)] من أجل ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم بأسره،

وإذ تلاحظ مع القلق أنه رغم التحسن الحالي فإن النمو الاقتصادي العالمي قد انحدر منذ اعتماد الإعلان بشأن الألفية، وإن البلدان النامية تتحمل وطأة هذا التباطؤ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى معالجة الاختلالات والتباينات داخل الأنماط الدولية المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية التي تُحدث أثرا سلبيا على آفاق التنمية أمام البلدان النامية، وذلك بغية تقليل تلك الآثار إلى أدنى حد،

---

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء أيضا في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

141103 141103 03-61439 (A)

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من جني كامل ثمار نظام التبادل التجاري القائم المتعدد الأطراف، وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التجارة الناشئة عن العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الذي تم التعهد به في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية[٢] بمواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، بما يكفل أن يؤدي النظام دوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، وإذ تؤكد من جديد المبادئ والأهداف الواردة في اتفاق مراكش المنشِئ لمنظمة التجارة العالمية، وإذ تتعهد برفض استخدام الحمائية وجعل التنمية محور برنامج عمل الدوحة، بما يكفل أن تعم فوائد التنمية الجميع وأن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في ظل نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى تخفيف حدة العواقب السلبية الناشئة عن العولمة والاعتماد المتبادل التي تتعرض لها جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة، بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد يمكنها من تحقيق التعاون الدولي عن طريق التصدي لتحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، لا سيما من خلال تشجيع تقاسم أكثر إنصافا لمنافع العولمة،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٣]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - **تؤكد** ضرورة معالجة الاختلالات والتباينات التي يتسم بها النظام العالمي الحالي بما في ذلك في جملة أمور ضعف البلدان النامية في مواجهة الصدمات الخارجية والانخفاض الشديد في تدفقات رأس المال الأجنبي والتحويل السلبي الصافي للموارد إليها

---

(٢) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٣) A/58/394.

وضعف مشاركتها في النظامين التجاري والمالي العالميين وتركيز الابتكارات التكنولوجية في البلدان الصناعية والتناقض بين الدرجة العالية التي يتم بها تنقل رأس المال والإمكانية المحدودة على الصعيد العالمي لتنقل العمالة وخاصة بين العمال ذوي المهارات الدنيا؛

٤ - **ترحب** بالالتزام الصادر عن جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري[٤]؛

٥ - **تشدد** على أهمية تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق المالية الدولية، وإتاحة الفرصة لتطبيق سياسات مضادة لدورات الاقتصاد الكلي في مواجهة تقلبات تدفقات رأس المال، وتعزيز اضطلاع البلدان النامية بدور أقوى في عمليات صنع القرار العالمية وخاصة في مؤسسات بريتون وودز وسائر الكيانات المؤثرة على التدفقات المالية الدولية؛

٦ - **تؤكد** أهمية تعزيز الإدارة القائمة على قدر أكبر من المشاركة على جميع المستويات لضمان النظر المتكامل في المسائل التجارية والمالية والاستثمارية والإنمائية والمتعلقة بنقل التكنولوجيا، وتحث المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ومن بينها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التعاون الوثيق في العمل من أجل تعزيز هذا النهج المتكامل؛

٧ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان الأفريقية وكذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

٨ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، أن تراعي، عند صياغة سياساتها للاقتصاد الكلي، ما تحدثه تلك السياسات من آثار على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

---

(٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

٩ - **تؤكد من جديد** الأهمية الكبرى لاتباع نظام تجاري متوازن متعدد الأطراف ومفتوح وعالمي ومنصف ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي عند السعي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]؛

١٠ - **تشدد** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في أوساط الشركات، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، وإلى دعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

١١ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء لها أهمية في التنمية؛

١٢ - **تعرب عن أسفها** لعدم تمكن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون بالمكسيك[(٥)] من التوصل إلى اتفاق لمعالجة اهتمامات وشواغل البلدان النامية، وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود المبذولة في العمل من أجل اختتام مفاوضات الدوحة الموجهة لتحقيق التنمية بنجاح وفي الوقت المناسب لضمان أن تعم فوائد العولمة الجميع؛

١٣ - **تدعو** الحكومات إلى مواصلة بذل جهود إيجابية تهدف إلى ضمان تأمين حصة متزايدة للبلدان النامية في التجارة العالمية، وتشدد في هذا الصدد على أن تعزيز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية واتباع قواعد متوازنة وبرامج للمساعدة التقنية ولبناء القدرات موجهة توجيها جيدا وممولة بشكل مستدام تعد أمورا لها دور هام؛

١٤ - **تؤكد** أهمية إعادة تنشيط الجهود الجارية لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتؤكد أنه يلزم لتلك الجهود أن تنطوي على مشاركة فعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجع في هذا الصدد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بسماع صوت تلك البلدان وتمثيلها، على النحو الوارد في البيانين الصادرين عن لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعتين للصندوق

(٥) انظر A/58/15 (Part V)، الفرع ثانيا - باء.

في اجتماعاتهما الأخيرة المعقودة في دبي في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بغية وضع جدول زمني يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف في وقت مبكر على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري؛

١٥ - **تشدد** على أنه عند تناول الصلات بين العولمة والتنمية المستدامة، يجب التركيز على تحديد السياسات والممارسات التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتنفيذ هذه السياسات، مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، الذي يستلزم أن تعزز الجهود المبذولة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتيسِّر نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تساهلية وتفضيلية؛

١٦ - **تهيب** بجميع البلدان أن تنظر، في سياق الترتيبات الإقليمية أو دون الإقليمية، في استعراض المساهمة التي تقدمها سياساتها الوطنية المالية والتجارية وسياسات تخفيف عبء الدين وسائر سياساتها في تحقيق الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها؛

١٧ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى التصدي للشواغل والاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا، وتطلب في هذا الصدد من أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، أن تواصل التنفيذ العاجل لبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وأن تعتمد تدابير أخرى لإدماج أقل البلدان نموا فعليا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٨ - **ترحب** ببرنامج عمل ألماتي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية[٦] بشأن التعاون في مجال النقل العابر المعقود في آستانة يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ويعرض إطارا عالميا جديدا لوضع نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، تأخذ في الحسبان مصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على السواء، وتهيب بجميع أصحاب المصلحة تنفيذ برنامج العمل على نحو كامل وفعال؛

---

(٦) A/CONF.202/3، المرفق.

١٩ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بإجراء استعراضات مشتركة لتأثير العمل الذي تقوم به على الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتقدم المحرز في هذا الصدد لصالح اتباع نهج يركز بقدر أكبر على هذه المسائل؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن العولمة والاعتماد المتبادل يشمل سبل إقامة تضافر أقوى من أجل تعزيز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على السواء في سياق العولمة؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.